



أبناء لبنانية

«أمل»: فرمان الخزنة الأميركية يستهدف لبنان.. وفرنجية: العقوبات تزيدنا تمسكا بنهجنا ووطننا

الحكومة بانتظار جواب عون.. واستياء من عدم تشاور أديب مع باسيل

بيروت - عمر حنجر وأحمد عز الدين ويوسف دباب

أسئلة كثيرة طرحها توقيت العقوبات الأميركية على الوزيرين السابقين علي حسن خليل (أمل) ويوسف فينانوس (المردة)، واختيارهما وما يمكن أن ينتج عنها، وما قد يستتبعها في ذات المسار. وأجوبة أكثر تناقلتها مواقع التواصل والتعليقات الصحافية، التي التفتت عند هدفين، الأول يتناول رئيس مجلس النواب نبيه بري، باعتبار أن خليل هو معاونه السياسي، والثاني الإطاحة باحتمال وصول رئيس تيار المردة سليمان فرنجية إلى بعد، في ضوء احتساب الأميركيين وزيره في الحكومة السابقة على حزب الله.

بالنسبة للناخب على حسن خليل، الذي اتهمته الخزنة الأميركية بالفساد، ويتسهل التعامل المالي لحزب الله أقل ما يمكن توقعه سحب وزارة المال من محيط حرك «أمل». وقد عقدت هيئة الرئاسة في الحركة، اجتماعاً طارئاً برئاسة بري وأصدرت بياناً اعتبرت فيه «أن هذا القرار لن يغير من قناعاتنا ومن ثوابتنا الوطنية والقومية على الإطلاق». وأن «حدودنا وحقوقنا السيادية في البحر والبر نريدنا كاملة ولن نتنازل أو نساوم عليها مهما بلغت العقوبات والضغوطات ومن أي جهة أتت، وكشفاً للحقيقة فإن اتفاق السير بتسليم الحدود البحرية في الجيوب اللبنانية اكتمل مع الولايات المتحدة الأميركية ووافقت عليه بتاريخ 2020/7/9 وحتى الآن ترفض توقيت اعلانه دون أي مبرر».

ووصف العقوبات بـ«فرمان وزارة الخزنة الأميركية الذي جاء في توقيت كان فيه اللبنانيون يغالبون قواهم السياسية والبرلمانية قاب قوسين أو أدنى من الوصول



رئيس الحكومة المكلف مصطفى أديب مستقبلاً رئيسة الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية كلودين عون (محمود الطويل)

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب قاسم هاشم، وصف العقوبات الأميركية بالرسالة التي تعودنا عليها، نافياً من وجهة نظره أن يكون هدفها الرئيس بري بالضرورة، ومرجحاً استهدافها المبادرة الفرنسية، بخلاف ما تراه معظم المحاصرين السياسيين، وهو أن المبادرة الفرنسية

عن وزارة الخزنة الأميركية بحق الوزير يوسف فتياونس هو قرار اقتصادي لموقفه وقناعاته وموقفه. ونحن كمررة لم ولن نخجل يوماً بمواقفنا بل نفتخر ونجاهر بها من منطلق إيماننا بأرضنا وسيادتنا وهويتنا، وعليه نعتبر القرار قراراً سياسياً يزيدينا تمسكاً بنهجنا ووطننا»

إلى حكومة جامعة يعول عليها أن تعمل على إخراج لبنان من أزمامته، فهل هذا القرار للقول لنا أن الذي يدفنا هو «أحرف الجرح»... مخطئ من يعتقد ذلك، وخلص إلى أن استهداف النائب على حسن خليل «ليس استهدافاً لشخص شغل لفترة زمنية محددة مؤقفاً ووزارياً، إنما هو في الحقيقة استهداف

الرئاسة اللبنانية ترد على الجدل حول «الشاي السيلاني»

بيروت: أشار مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية اللبنانية إلى أن «خبر توزيع كمية من الشاي السيلاني على عائلات العسكريين في لواء الحرس الجمهوري آثار ردوداً مفقولة ضمن حملة مبرمجة على مواقع التواصل الاجتماعي، هدفها - كالعادة - إلى تشويه الواقع واستثماره على نحو ملتبس». وأضاف مكتب الإعلام في بيان: لذلك، ووضعنا للأمر في نصابها، ومنعاً لاستغلال رخص للخبر لأسباب وأهداف معروفة، يهيم مكتب الإعلام أن يوضح ما يلي:

● أولاً: أبلغت سفارة سريلانكا في بيروت وزارة الخارجية في 11 أغسطس 2020 بموجب مراسلة رسمية، عن وصول شحنة ديبلوماسية إلى بيروت تتضمن التالي:

● ألف حزمة عبارة عن مواد غذائية خاصة ليصار إلى توزيعها مجاناً.

● 1675 كيلوغراماً من شاي سيلان هبة إلى الرئيس العماد ميشال عون للتعبير عن التضامن وعلاقة الصداقة التي تربط سريلانكا بلبنان.

ثانياً: أبلغت قيادة الجيش دوائر القصر الجمهوري عن وصول

الشحنة إلى مطار رفيق الحريري الدولي في 14 أغسطس 2020، وطلبت تسلّم الشق المتعلق بالهبة الخاصة برئيس الجمهورية، فتم ذلك وفق الأصول.

ثالثاً: خلال زيارة سفيرة سريلانكا إلى قصر بعيدا في 24 أغسطس الماضي، شكرها رئيس الجمهورية على تقديم الهبة المؤلفة من مواد غذائية وشاي، إلا أن خطأ ورد في الخبر اظهر أن الشكر كان على هبة الشاي فقط. وفي وقت لاحق، وجه الرئيس عون رسالة شكر إلى نظيره السيرلانكي. رابعاً: تسلمت دوائر رئاسة الجمهورية هبة الشاي وتم توزيعها على العسكريين في لواء الحرس الجمهوري وفقاً للعادة التي درج عليها رئيس الجمهورية بتوزيع هدايا المواد الغذائية والتأمينية التي تصله على عسكريي اللواء. وختم البيان: إن مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية إذ يورد هذه الحقائق، فإنه يأمل أن تضع حداً لمروجي الحملات عبر بعض الأوباق ومواقع التواصل الاجتماعي، مستغنياً كيف يستكثر بعض المعلقين حصول عسكري لواء الحرس الجمهوري على علب من الشاي، علماً أن من بينهم من لاحت به أضرار جراء الانجرار في مرفأ بيروت، كسواهم من المواطنين.

فادي سعد لـ «الأنباء»: الرئيس المكلف في وضع لا يحسد عليه



فادي سعد

بيروت - زينة طنّارة

رأى عضو كتلة الجمهورية القوية النائب د.فادي سعد، أن لبنان مبتلى ببطقة سياسية فاشلة وغبية، والأنيك أنها تعتبر نفسها محور العالم والكواكب والمجرات، وقوة ناطمة لحركة التاريخ، معتبراً أن أسوأ ما نشهده ونشاهده في المرحلة الراهنة، هو أن

هذا الفريق السياسي لم يتعظ من التجارب، وما زال بالرغم من هول الفاجعات الاقتصادية والتفجيرية التي تضرب لبنان نتيجة فشله وإهماله وهوسه بالسلطة، يكابر، ويمارس فساده السياسي، ويطلب فوق الطاولة وتحته ويوقاحة ما بعدها وقاحة، بحكومة تكنوسياسية وبالثلث المعطل، ويسوق للمداورة في الحقائق الرئيسية، لا حرصاً على التوازن في المعادلة اللبنانية، إنما طمعاً بالمزيد من المكاسب.

ولفت سعد في حديث لـ «الأنباء» إلى أن الرئيس المكلف في وضع لا يحسد عليه، إذ أنه يسير في عملية التآليف بين الغام الحاصصة، معتبراً إزاء هذا الوضع المرفوض والمقبت والمقزّن، أن المطلوب من الرئيس أديب تطبيق الدستور لمرّة واحدة، عبر تقديم تشكيلته الوزارية المستقلة من أصحاب الكفاءة والاختصاص التي وعد بها اللبنانيين، حتى إذا ما رفضها رئيس الجمهورية، يعتذر عن التآليف، ويترك للطبقة السياسية الفاسدة حتمية مواجهتها غضب الشارع ووجع الناس، فليبان في عمق الانهيار الكلي وفي قلب العاصفة، وما عاد يحتمل ممارسة أقزام السياسة للعبة تقاسم الدولة ومواقع السلطة. ورداً على سؤال، أكد سعد، أنه وبالرغم من اعتراض القوّات اللبنانية على المشهد الأسيادي الذي ظهر خلال زيارته الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إلا أنها تراهن على كل دور إيجابي، عربي كان أم غربي، لإخراج لبنان من بؤرة الفساد السياسي والمالي والاداري.

وختتم سعد مؤكداً أن مهمة الرئيس المكلف دقيقة وصعبة للغاية، ولا أمل باعادة ترتيب البيت اللبناني، في ظل السلاح غير الشرعي، وفي ظل حليفه التيار الوطني الحر المتمسك بأطماعه في السلطة، مشيراً إلى أن الانتخابات النيابية المبكرة هي المدخل الوحيد إلى لبنان الجديد، والرهان يقع على عاتق الثوار الحقيقيين.

أبناء سورية

قوات الأمن تشارك في عمليات الإطفاء والجيش يستعين بالمروريات

الحرائق تلتهم المزيد من الغابات وتحولها رماداً



عشرات آلاف الأشجار تحترق في غابات جبال اللاذقية

على حرائق أخرى»، بينما استمرت النيران مشتعلة في ريف اللاذقية الجنوبي الغربي. وقدر محافظ حماة محمد الحزوري المساحات المزروعة المتضررة في ريف حماة بنحو ثمانية آلاف دونم، فيما لم يصدر عن حكومة دمشق أي تقدير رسمي لمجمل المساحات التي أخت عليها النيران. وتحدثت وزارة الزراعة عن «صعوبات تواجه فرق الإطفاء بسبب وعورة المنطقة وعدم تمكن سيارات الإطفاء من الوصول إلى أماكن الحرائق بحسب السكان.

وقالت وكالة الأنباء الرسمية «سانا» إن النيران اشتعلت مجدداً أمس في حراج قرى بيت عتق والحكر وعين شمس في ريف مصيف الجنوبي الغربي بمحافظة حماة، فيما تحاول فرق الإطفاء والجيش وقوى الأمن الداخلي تطويقها خشية تمددها إلى غابات وحقول عين حلاقيم وحزور في ريف اللاذقية. وأكد رئيس مجلس بلدة عين حلاقيم راغب كوسا في تصريح لـ «سانا» أن فرق الإطفاء والدفاع المدني تبذل قصارى جهدها للسيطرة على النيران في القرى المذكورة ومنع زحفها باتجاه الحراج والأشجار المخمرة العائدة لعين حلاقيم وحزور اللتين تم إعلان السيطرة على الحريق الضخم الذي نشب فيها فجر أمس. والمساحات واسعة من الغابات والمناطق الحراجية في وسط سورية وغربها، وطالت منازل المدنيين في بعض القرى، وفق ما أفاد مسؤول محلي وكالة فرانس برس. وأنضمت طائرة إيرانية بامكانها حمل نحو 40 طناً من المياه إلى حوامات الجيش السوري، التي شاركت للمرة الأولى في إخماد الحرائق الكبيرة أمس الأول في مناطق جبلية وعرة، وفق ما ذكرت وكالة الأنباء الرسمية (سانا).

تركيا تعلن وفاة ضابط بأزمة قلبية في إدلب

أعلنت وزارة الدفاع التركية وفاة العميد سيزغين أردوغان إثر أزمة قلبية في أثناء عمله العسكري في إدلب بالشمال السوري. وبحسب بيان للوزارة، فإن قائد «اللواء 47» الجنرال سيزغين أردوغان توفي صباح أمس بأزمة قلبية قسراً أثناء عمله في إدلب، وأسعف إلى المستشفى لتلقي العلاج لكن دون جدوى، على أن تقل طائرة خاصة جثمان الضابط التركي من هاتاي إلى مدينة جنق قلعة ليدفن فيها. وعين أردوغان في قيادة «اللواء

47» في باغلاجر بإسطنبول، في أغسطس 2019، بحسب موقع «عنب بلدي». وتأتي وفاة الضابط التركي بعد يومين من مقتل جندي تركي متأثراً بجراحه بعد إطلاق النار عليه من قبل مجهولين في بلدة معترم قرب أريحا جنوبي محافظة إدلب، الأحد الماضي. واستهدف مجهولون جنوداً أتراك بإطلاق نار من داخل سيارة مسرعة ثم لانوا بالفراق على الطريق الدولي «M4»، ما أدى إلى إصابات، إحداها خطيرة والثانية خفيفة.

أبناء مصرية

من يتقدم بطلب التصالح يتم منحه فترة سماح لمدة شهرين لاستكمال الأوراق»

مدبولي: البناء العشوائي يمثل 50٪ من الكتلة العمرانية لكل المدن والقرى ولن نسمح به مرة أخرى



جانب من اجتماع الحكومة المصرية عبر الفيديو كونفرانس أمس برئاسة رئيس الوزراء د.مصطفى مدبولي

القاهرة - هالة عمران

قال د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، إنه تم فقدان 90 ألف فدان من الأراضي الزراعية بسبب البناء العشوائي خلال العشر سنوات الأخيرة، الأمر الذي يتطلب أملاً طائلة لاستصلاح أراضٍ بديلة، مشدداً على ضرورة وجود وقف حاسمة تجاه البناء العشوائي على الأراضي الزراعية، ومن المستحيل الاستمرار في هذا الوضع.

وأضاف رئيس مجلس الوزراء - خلال المؤتمر الصحافي أمس - أن ظاهرة البناء العشوائي بدأت منذ السبعينيات، مشيراً إلى أن هذه الظاهرة جاءت نتيجة لزيادة النمو السكاني بعيداً عن أي تخطيط مدروس، وتمثلّ نزيهاً مستمراً للموارد الدولة.

وأوضح أن البناء العشوائي أدى إلى حجم هائل من التحديات أمام الدولة، مشيراً إلى أن البناء العشوائي أصبح يمثل 50٪ من الكتلة العمرانية لكل المدن والقرى المصرية. وأشار مدبولي إلى أن هدف الحكومة هو توفير حياة مناسبة

للمواطن المصري، مضيفاً أنه تم العمل على التوسع في المدن الجديدة، لتوفير بديل السكن وفرص العمل، كما تم إنشاء جيل جديد من المدن هو مدن الجيل الرابع في محافظات مصر. وقال إن الدولة لن تسمح بالبناء العشوائي مرة أخرى، ففي التسعينيات صدر قرار من الحاكم العسكري بتجريم البناء على الأراضي الزراعية، ولكن لم يأت هذا القرار بأي نتيجة، موضحاً أن الدولة توسعت في الأحوزة العمرانية وتم إضافة 160 ألف فدان تم استقطاعها من الرقعة الزراعية بطريقة مخططة.

وأضاف أن عدد الطلبات للتصالح لم يكن بنفس حجم المخالفات المسجلة في مصر، مضيفاً أن قانون التصالح هدفه منع التعديات والبناء العشوائي، مؤكداً أن قانون التصالح ليس إجراء عقابياً إنما خدمة للمواطنين، حيث يمنح التصالح العقار الصفة الرسمية، الأمر الذي يلزم الحكومة بتوفير كل الخدمات إلى هذا العقار، كما أن قيمة العقار تتضاعف بعد تنفيذ إجراءات التصالح. ودعا رئيس الوزراء كل المواطنين

التي طلبات التصالح في المدة المحددة والمقرر لها نهاية الشهر الجاري، مشيراً إلى أنه مع تكرار شكاوى زيادة قيمة التصالح، تم إصدار تعليمات للمحافظين لمراجعة البعد الاجتماعي في تقدير قيمة التصالح. وأضاف رئيس مجلس الوزراء أن الدولة سبق وأصدرت قانوناً لتجريم البناء العشوائي ولكن لم يؤت نتيجته، فكان لابد من وقف حاسمة لمواجهة ظاهرة البناء العشوائي، موضحاً أنه تمت إضافة حيز جديد في القرى يستوعب 24 مليون نسمة، لكن المشكلة أن المواطن لا يلتزم بهذه الأحيزة التي حددتها الدولة. وأكد رئيس الوزراء أن الدولة تدرك ظروف المواطنين وتعمل على تحقيق الهدف من قانون التصالح، مشيراً إلى أن تم إصدار توجيه لكل الإدارات المحلية، وأجهزة المدن بتسليم كل طلبات التصالح بغض النظر عن احتمال المشكلات المطلوبة أم لا، مضيفاً أنه فور تقديم الطلب سيحصل المواطن على (نموذج 3) والذي يوجهه سيتم وقف له إنجاز فترة سماح لمدة شهرين لاستكمال الأوراق.